

جامعة نايف تختتم حلقة مكافحة الاتجار بالبشر

الرياض - واس

اختتمت امس أعمال الحلقة العلمية "مكافحة الاتجار بالبشر" التي نظمتها كلية التدريب في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع جامعة جون هوبكنز الأمريكية واستفاد منها "44" مشاركا من أصحاب الفضيلة القضاة بوزارة العدل خلال الفترة من 16 إلى 7/18/1429هـ بحضور معالي رئيس الجامعة الدكتور عبد العزيز بن صقر الفامدي وفضيلة إمام وخطيب المسجد الأقصى المبارك الشيخ الدكتور عكرمة صبري، ووكيل وزارة العدل الشيخ عبد الله بن محمد اليحيى ، ومستشار الأمم المتحدة في مكافحة الاتجار بالبشر وممثل جامعة جون هوبكنز الأمريكية الدكتور محمد أحمد مطر وذلك في مقر الجامعة بالرياض.

وبدا حفل الاختتام بآيات من الذكر الحكيم .

بعد ذلك القى معالي الدكتور عبد العزيز بن صقر الفامدي كلمة رحب فيها بالضيوف والمشاركين موضحاً أهمية موضوع الحلقة وأن تنظيم الجامعة لهذه الحلقة يأتي للتبصير بهذا الموضوع الذي أولته الجامعة أهمية وعناية خاصة حيث أفردت الجامعة حيزاً مناسباً من مناشطها العلمية والتدريبية والبحثية حوله وقد استقطبت لها هيئة علمية متميزة ، كما أنها فرصة لتبادل الخبرات بين المختصين .

وأكد معاليه أن هذه الحلقة هي امتداد للعديد من اللقاءات العلمية مع الجهات المختصة حول هذه القضية وفي مقدمتها وزارة العدل السعودية وهيئة الأمم المتحدة .

وقدم معاليه شكره لوزير العدل بالملكة العربية السعودية معالي الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد آل الشيخ على هذا التعاون المشرف بين الجامعة ووزارة العدل .

وتمنى الفامدي أن تكون هذه الحلقة قد حققت أهدافها مشيراً إلى أن الجامعة وهي تتخذ هذه اللقاءات العلمية المختلفة تسعى دائماً إلى تزويد الكوادر العربية بأحدث المستجدات في مجال العلوم الأمنية وذلك عبر التعاون مع المنظمات الدولية ذات العلاقة مسترشدة في ذلك بالتوجيهات الكريمة لصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية ورئيس

مجلس إدارة الجامعة الذي أولى هذا الصرح العلمي العربي رعايته وعنايته حتى وصل إلى هذه المكانة المتميزة يسانه في ذلك إخوانه أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية العرب .

عقب ذلك القى وكيل وزارة العدل الشيخ عبد الله بن محمد اليحيى كلمة أوضح فيها أن الوزارة نفذت بالتعاون مع الجامعة هذا العام "3" مناشط تدريبية عن مكافحة الاتجار بالبشر وأنظمة العدالة العربية والدولية استفاد منها "87" قاضياً وكان لها الأثر الكبير والفائدة الجمة .

وأكد اليحيى أن مثل هذه اللقاءات تهدف لإبراز عناية الإسلام بحقوق الإنسان وكرامته وحفظ الضرورات الخمس واشتغاله على مبادئ سامية وغايات عظيمة ورحمة للعالمين .

ثم القى مستشار الأمم المتحدة في مكافحة الاتجار بالبشر الدكتور محمد أحمد مطر ممثل جامعة جون هوبكنز والمُشرف العلمي على الحلقة كلمة أكد فيها أن الجريمة تحتاج إلى جهود دولية وإجراءات حكومية لمحاربتها.

وبين أن المنظمة الدولية قد شرعت بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر في العام 2000م المنبثق من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة والذي ينص على أن تقوم كل دولة بتجريم فعل الاتجار بالأشخاص، وأن تضع له العقوبة الرادعة وأن تتخذ كل دولة التدابير الاحترازية لمنع وقوع هذه الجريمة وتفادي حدودها إضافة إلى حماية ضحايا هذه الجريمة ، موضحاً أن "118" دولة صادقت على هذا البروتوكول منها "11" عربية في مقدمتها المملكة العربية السعودية .

وأشاد مطر بجهود المملكة العربية السعودية في هذا المجال وأنها حالياً بصدد مشروع نظام لمكافحة الاتجار بالأشخاص وهو يتفق مع المعايير الدولية ويستمد من أحكام الشريعة الإسلامية التي تحظر الصودية بكافة أشكالها وتتمتع استفال الإنسان لأخيه الإنسان ما يتيح للمجتمع الدولي الاستفادة من التشريع الإسلامي في هذا المجال .

بعد ذلك القى فضيلة الشيخ الدكتور عكرمة صبري كلمة أشار فيها إلى أن مثل هذه اللقاءات العلمية ترفع كفاءة القضاة بما يضمن تحقيق

العدل الذي هو غاية الجميع كما نوه في كلمته بمواقف المملكة العربية السعودية المشرقة تجاه القضية الفلسطينية ودعمها اللامحدود لقضية العرب والمسلمين وخص بالشكر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله - سائلًا الله تعالى أن يوفق الجميع لخدمة الإسلام والمسلمين .

وبعد ذلك تم توزيع الشهادات العلمية على أصحاب الفضيلة المشاركين في فعاليات الحلقة العلمية . الجدير بالذكر أن الحلقة هدفت إلى إكساب المشاركين مهارات في كيفية التصدي للاتجار بالبشر، والتعريف بالاتجار بالبشر كمسكلة عالمية ، وإبراز دور الإسلام في مكافحة الاتجار بالبشر وإبراز دور الإسلام في مكافحة الاتجار بالبشر ، وإبراز دور المنظمات الدولية في مكافحة الاتجار بالبشر ، والتأكيد على الدور المحلي في مكافحة هذه الجريمة.

وتناولت الحلقة جملة من الموضوعات المعقدة منعا تعريف الاتجار بالبشر وفقاً للقانون الدولي والتشريعات المقارنة، وجهود الحكومات في مكافحة الاتجار بالبشر ونظرة على الإطار الوطني التشريعي في المملكة العربية السعودية، والإدعاء في حالات الاتجار بالأشخاص من مدخل "الاساس الضحايا"، وإطار المشكلة وردود الفعل المناسبة "الوقاية"، الحماية، الاستعداد الصيق، التجريم الإدعاء المشاركة" والقانون الإجرائي للاتجار في الأشخاص، وحماية ضحايا الاتجار بالأشخاص بصفة عامة والنساء والأطفال بصفة خاصة حسب بروتوكول الأمم المتحدة لمنع جريمة الاتجار بالأشخاص ومعاينة الضالعين فيها، والأسلوب الأوروبي في مكافحة الاتجار بالأشخاص، ومكافحة الاتجار بالأشخاص واستغلال البشر في الشريعة وغيرها من الموضوعات ذات الصلة .

يشار إلى أن هناك مذكرة تفاهم وتعاون علمي موقعة بين جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وجامعة جون هوبكنز الأمريكية تشتمل على عدد من البنود من أهمها إجراء الأبحاث المشتركة إضافة إلى المشاركة في المناشط العلمية التي ينظمها كل طرف وتبادل الإصدارات والدوريات العلمية والتعاون في تنظيم البرامج المشتركة ، وتبادل الخبرات والاستشارات العلمية.